دور البرامج الاصلاحية في تحسين مستوى التشغيل والحد من البطالة في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) للفترة 1990-2017

Le rôle des programmes de réforme dans la lutte cotre le chômage en Algérie - Etude économetrique par les modèles d'auto-régression pour les écarts de temps distribués (ARDL) pour la période 1990-2017

عايد لمين*، AID Lamine

جامعة الجزائر 03 Lamine.aid@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/20 تاريخ القبول: 2020/03/31 تاريخ النشر: 2020/06/28

الملخص:

يتناول هذا البحث تحليلأثر سياسات الاصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر على سوق الشغل خلال الفترة 2000-2017 ، انطلاقا من دراسة تطور كل من البطالة والتشغيل من خلال دراسة حجمهما ومعدلاتهما وكذلك من حيث هيكل توزيعهما وصولا إلىدراسة العلاقة التبادلية بين ظاهرة البطالة – كمدخل لقياس مستويات التشغيل- وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لها في الأجل القصير و الطويل في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، و ما نوع هذه العلاقة. وذلك من أجل محاولة معرفة اماكن الخلل في السياسات والأليات المتبعة من أجل خلق مناصب شغل، ومن ثم تقديم بعض الاقتراحات المتعلقة بسياسات التشغيل في الجزائر وفعاليتها في علاج ظاهرة البطالة.

الكلمات المفتاحية:

الاصلاحات الاقتصادية، البطالة، سوق العمل، التشغيل.

RESUME :

Cet article étudie l'analyse des politiques des réformes économiques appliquées en Algérie et leur impact sur l'évolution du marché du travail au cours de la période 2000-2017, à

* المؤلف المرسل: عايد لمين، الإيميل: Lamine.aid@univ-msila.dz

partir d'une étude baser sur l'évolution du phénomène de chômage en Algérie et leur relation avec les différentes politiques de l'emploi appliquées, à travers l'étude socio- analytique de la taille du taux de chômage et de leurs qualité pendant la période de l'étude, ainsi que de leur structure de répartition; baser sur les données et les statistiques fourni par l'office national des statistique (ONS Algérie) et dans le cadre des textes législatifs existant. L'objectif principal de cette étude est de tenter de découvrir les difficultés trouvées par ces politiques économiques et mécanismes en matière de création d'emplois d'une part, et un essai d'élaborer un modèle macro-économétrique visant à apporter quelques suggestions sur les politiques appliquées de l'emploi en Algérie et leurs efficacités dans le traitement du phénomène du chômage d'autre part. En utilisant les modèles d'auto-régression pour les écarts de temps répartis ; pour étudier la corrélation (à court et longue terme) entre la variable du taux de chômage (variable exogène) et quelques variables macro-économique s(variable endogènes) tel que: le produit intérieur brut, dépenses public et le nombre de la population en Algérie de la période étudiée. Les résultats montrent on outre que ces variables macro-économiques consistent éléments déterminants du taux de chômage en Algérie.

Les mots clés : Réformes économiques, chômage, marché du travail, emploi.

المقدمة:

يعد مستوى التشغيل وكذا معدل البطالة من المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة لأنها تعبر عن مدى نجاعة السياسات الاصلاحية في تحقيق أهدافها خصوصا على المستوى الاجتماعي، حيث تعمل اغلب البلدان على مراجعة وتقييم عملية النمو الاقتصادي باعتبارها هدفا رئيسيا تضعه هذه الأخيرة في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما له من آثار مهمة تبرز معالمها في لأهم ما يطمح إليه كل مجتمع ألا وهو مستوى معيشي مرتفع ولائق ومعدلات أقل من البطالة.

تعتبر البرامج والسياسات المرتبطة بالتشغيل ومحاربة البطالة من أهم العوامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتكاد الجزائر تعاني من ضعف في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وغياب سياسات تشغيلية فعالة وواضحة المعالم، تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الدائم من جهة، وتعالج المسائل الاجتماعية المرتبطة بالتشغيل والبطالة من جهة ثانية. حيث لا تزال الجزائر تعاني الى غاية اليوم من

مشكلات اقتصادية كلية كالبطالة، وانخفاض معدلات النمو والتضخم، بالإضافة إلى تفشي الفساد والبيروقراطية وعدم الشفافية، والتفاوت في مستويات توزيع الدخل.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

1. ماهي طبيعة العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير والطويل في الجزائر؟وما نوع هذه العلاقة؟
2. هل توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة الى فرضية مفادها أن: تطور البطالة يرتبط طرديا مع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلىتحليل العلاقة التبادلية بين ظاهرة البطالة – كمدخل لقياس مستويات التشغيل- وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. وكذا قياس العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام منهجية ARDL المفسرة لها في الأجل القصير والأجلالطويل في الجزائر، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)،وما نوع هذه العلاقة.

الحدود المكانية والزمانية:

1. تتضمن حدود الدراسة الزمنية للمدة (1990.-2017)
2. تتضمن حدود الدراسة المكانية بلد (الجزائر)

منهجية الدراسة:

تتراوح منهجية هذه الدراسة بين المنهج التحليلي عند دراسة تطور البطالة والتشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة والمنهج الاستنباطي عند تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تطرقت اليها الدراسة.

هيكل البحث:

من أجل القيام بهذه الدراسة قسمنا البحث إلى الأجزاء التالية:

أولا:تحليل وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

ثانيا:خصائص سوق العمل في الجزائر

ثالثا:الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) ARDL.

أولا: تحليل وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث تحليل سياسات التشغيل قي الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال دراسة تطور كل من البطالة والتشغيل من حيث حجمهما ومعدلاتهما وكذلك من حيث هيكل توزيعهما وهذا انطلاقا من البيانات الدالة على المؤشرات والمنبثقة من احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات أو من النصوص التشريعية. ومن خلال عمليه التحليل نحاول تقديم بعض المقترحات المتعلقة بسياسات التشغيل وفعاليتها.

تتطلب دراسة تطور سوق العمل في الجزائر، دراسة تطور جانبي هاته السوق أي كل من العرض والطلب فيه، ولذلك سوف نتطرق إلى نقطتين رئيسيتين:

الأولى وتتمثل في تطور القوة العاملة – جانب العرض-، والثانية تتمثل في تطور الطلب على العمل من خلال عرض مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة الدراسة.

أولا: تطور القوة العاملة (عرض العمل):يتكون مجموع السكان من القوة العاملة مضافا اليها عدد السكان خارج القوة العاملة، وبعباره أخرى: عدد السكان النشطين وغير النشطين. كما ان القوة العاملة تشمل كذلك قوة عامله مشتغله واخرى عاطله عن العمل.

تتأثر القوة العاملة بالعديد من العوامل اهمها العامل الديمغرافي، فالجزائر عرفت انفجارا ديموغرافيا طوال الثلاثين سنة التي اعقبت استقلالها وهوما يمثل أكبر عائق يقف أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ما أدى بالسلطات العمومية الى تبني و تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي الذي يهدف إلى تخفيض النمو الطبيعي للسكان ليصل إلى 1.9 % سنه 2000 وإلى 01 % سنه 2025 ، وفعلا تمكنت الجزائر من ذلك ليصبح معدل النمو الطبيعي لعدد السكان مستقرا عند مستوياته الدنيا منذ سنه 1999 أي في حدود 1.7%، هذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

جدول رقم (01):

تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1999-2010 الوحدة: ملون نسمه.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	**2016**
إجمالي عدد	29.9	30.4	30.9	31.3	31.8	32.4	32.9	33.4	34.1	34.8	35.2	35.9	36.7	37.4	38.3	39.1	39.5	40.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz

يعد العامل الديمغرافي من اهم العوامل التي تؤثر في سوق العمل في الجزائر لأنه يتحكم في نسبه القوة العاملة باعتبارها الفئة السكانية التي تدخل في دراسة سوق العمل. ومن خلال تحليل التركيبة العمرية للسكان يبين بروز الفئات التي يقل عمرها عن 30 سنه، والتي تمثل حوالي 65 % من مجموع السكان سنه 2001 بينما تمثل هذه النسبة 58.4 % سنه 2010.كما استفاد في نهاية سنه 2003 حوالي 43% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و34 سنه من مناصب شغل،و36.45% بالنسبة للشريحة الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و49 سنه. وفي سنه 2010 تمثل هذه النسبة 45.6%و 34.86% على التوالي.

1. تطور السكان النشطون لفترة الدراسة

أ. تطور القوة العاملة ومعدل النشاط:

ارتفع اجمالي السكان النشطين (مشتغلين وغير مشتغلين) في الجزائر ب: 3.36 مليون نسمه بين سنه 2001 الي غايه 2016 ويرجع هذا الارتفاع الى التزايد السكاني الذي تشهده الجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (02)تطور القوة العامله حسب العدد و حسب الجنس في الجزائر خلال السنوات 2001-2005-2010-2015

البيانالسنة	القوة العاملة (شخص)		
	ذكور	اناث	المجموع
1990	**4182860**	**333500**	4516360
1995	**4959500**	**2534500**	7494000
1997	**5182100**	**2574900**	7757000
2000	**5382909**	**797083**	6179992
2001	**7280133**	**1288088**	8568221
2005	**8069422**	**1423086**	9492508
2010	**8990000**	**1822000**	10812000
2015	**8660000**	**1934000**	11932000
2016			12420165

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ ان هناك ارتفاعا مستمرا في عدد الفئه النشطةالإجمالية خصوصا في فئه الاناث وهذا ما يفسر بالارتفاع في المستوى التعليمي لدى المرأهبالإضافة الى رغبتها في الرفع من قدرتها الشرائية وتحسين مستواها المعيشي.

في المقابل نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (03) أدناه، أن معدل النشاط النسوي منخفض عن معدل النشاط عند الرجال، ونجده مرتفعا عند الفئهالعمرية (25-29) سنه ليبدأ في الانخفاض ابتداء من 30 سنه، كما هو مبين في الجدول:

جدول(03) : تطور نسبة البطالة*

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل البطالة%	19.7	21.2	18.1	19.7	21.2	23.8	23.15	24.36	28.89	27.99	26.41	27.3	25
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة%	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	9.7	9.8	10.6	11.2	10.5

(*) نسبة البطالة هي نسبة السكان البطالون الى السكان النشيطون

نسبة البطالة = السكان البطالون(الأشخاص الباحثين عن العمل 2 + الأشخاص الباحثين عن العمل 1)/السكان النشيطون، السكان النشيطون يتألفون من السكان النشيطون العاملون بالمنزل و الأشخاص الباحثين عن العمل

وإذا قمنا بدراسة تطور القوة العاملة حسب الفئات العمرية، فإننا سنلاحظ أن هناك تطورا موجبا لهذه الأخيرة خلال الفترة 2005-2010 بالنسبة لأغلبيه الفئات العمرية، كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (04):

تطور القوة العامله حسب الفئات العمريه في الجزائر خلال السنوات: 2000-2005-2008-2010

	البيان / الفئاتالعمريه	20-سنه	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	60 فأكثر	المجموع
2000	العدد(الف)	341	835	952	994	925	660	638	333	252	246	6179
	نسبه كل فئه عمريه من مجموع القوة العامله%	5.51	13.51	15.40	16.08	14.97	10.68	10.32	5.38	4.07	3.98	100
2005	العدد(الف)	598	1611	1755	1394	1139	993	774	635	345	242	9492
	نسبه كل فئه عمريه من مجموع القوة العامله%	6.30	16.97	18.50	14.70	12.00	10.50	8.15	6.70	3.63	2.55	100
2008	العدد(الف)	415	1276	1591	1337	1178	1082	916	662	429	260	9146
	نسبه كل فئه عمريه من مجموع القوة العامله%	4.53	13.95	17.39	14.61	12.88	11.83	10.01	7.23	4.69	2.84	100
2010	العدد(الف)	499	1659	2030	1578	1269	1156	1086	741	523	274	10812
	نسبه كل فئه عمريه من مجموع القوة العامله%	4.61	15.34	18.80	14.60	11.73	10.70	10.1	6.85	4.83	2.53	100
	العدد(الف)	215	1001	1724	1805	1554	1320	1169	964	522	320	10594
	نسبه كل فئه عمريه من مجموع القوة العامله%	2.02	9.44	16.27	17.03	14.66	12.45	11.03	9.09	4.92	3.02	%100

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: Source ; www.ons.dz

ب. تطور معدل البطالةو القوةالعاملةالعاطلة:

بعد استقرار الأوضاع التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء وبعد ما شهدته من استقرار أمني و سياسي، استطاعت الدولةالجزائرية ان تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي ولو على المديين القصير والمتوسط من خلال الرفع من وتيره الاستثمارات العمومية ، وهو مانعكس ايجابا على الجانب

الاجتماعي و في مقدمته البطالة، والجدول رقم (25) أدناه يبين تطور القوة العاملةالعاطلة خلال السنوات 2001-2005-2010.

جدول رقم (05):

تطور القوة العاملهالعاطله في الجزائر خلال السنوات 2001-2005-2010

السنه	القوة العاملهالعاطله					
	العدد(ألف عاطل)			معدل البطاله (%)		
	الذكور	الاناث	المجموع	لدى الذكور	لدى الاناث	الاجمالي
1990	**1069**	**86730**	**1156**	-	-	-
1995	-	-	**2105**	-	-	28.1
1997	**1769**	**280**	**2049**		**13.7**	26.41
2001	**1934**	**404**	**2339**	**26.56**	**31.36**	27.30
2005	**1199**	**249**	**1448**	**14.85**	**17.49**	15.25
2010	**729**	**348**	**1076**	**8.1**	**19.1**	10.0
2015	**954**	**384**	**1337**	**9.9**	**16.6**	11.2
سبتمبر2016	790	408	*1198	-	-	10.5

(*)ابريل 2016المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ إن الفئة العاطلة عن العمل في الجزائر قد شهدت تقلصا كبيرا بأكثر من النصف حيث انتقلت من 2339 ألف عاطل عن العمل سنه 2001 إلى 1076 ألفلا عاطل عن العمل سنه 2010. كما نلاحظ إن معدلات البطالة هي الأخرى عرفت انخفاضا خلال الفترة2001-2010 حيث تراجعت من 27.30 % سنه 2001 إلى 10% سنه 2010 ، وهذا راجع في الغالب الى تزايد عدد المناصب المستحدثة خلال هذه الفترة في ظل تحسن الأوضاع السياسية وتزايد مداخيل الدولة من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع المتزايد في اسعار البترول في السوق الدولية، مما سمح للسلطات آن ذاك بزياده أعداد العاملين في الوظيفة العمومية من جهة و وضع آليات مختلفة لتشغيل الشباب.

جـ. القوة العاملة المشتغلة ومعدل العمالة:

خلال الفترة 2001-2015 عرف التشغيل في الجزائر مستويات مرتفعه مقارنه بالسنوات السابقة حيث عرف فيها مستوى التشغيل انكماشا كبيرا، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(06)

تطور قوة العمل المشتغلة ومعدل العمالة في الجزائر خلال السنوات 2001-2005-2010-2015

البيان السنه	القوة العاملة المشتغلة (ألف عامل)	**معدل العمالة TE** **(%)**
2001	**6228**	30.36
2005	**8044**	34.70
2010	**9736**	37.60
2015	**10594**	37.1
سبتمبر 2016	**10845**	37.4
سبتمبر 2017	10769	36.9

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz

من خلال معطيات الجدول رقم (7) نلاحظ ان عدد العاملين قد ارتفع من 6228 ألف عامل سنه 2001 إلى 9736 ألف عامل سنه 2010 ويرجع هذا الارتفاع إلى التزايد في مناصب الشغل المستحدثة في إطار مختلف البرامج التنموية التي سطرت خلال هذه الفترة وهي : برنامجي الانعاش ودعم النمو الاقتصادي الممتدين خلال الفترة 2001-2009 ، كما عرفت الجزائر سنه 2010 معدل عماله إجمالي قيمته 37.60% أي ارتفاع بحوالي 04 نقاط مقارنه بسنتي 2005 و 7 نقاط مقارنه بسنه 2001، فطوال هذه الفترة سجل ارتفاع معتبرا في معدلات العمالة كانعكاس لارتفاع مستوات التشغيل. و عرفت أيضا استقرارا نسبيا سنوات 2015،2016 و 2017 بمعدل عمالة يقدر بحوالي 37 % .

اما فيما يخص التوزيع القطاعي للقوة العام لها لمشتغل فيمكن تبيينها في الجدول التالي:

جدول رقم (07)

توزيع القوة العام لهالمشتغله حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال:

2017-2010-2005-2001-1990

القطاعات الاقتصادية		1990		2001		2005		2010		2015		ابريل 2017	
		العدد(عامل)	النسبة%	العدد(عامل)	النسبه%	العدد(عامل)	النسبه%	العدد(عامل)	النسبه%	العدد(عامل)	النسبه%	العدد(عامل)	النسبه
الزراعه		907490	21.62	1312069	21.06	1380520	17.2	1136000	11.7	917000	8.66	928000	8.61
الصناعه		663970	15.82	861119	13.82	1058835	13.2	1337000	13.7	1377000	%13	1501000	13.93
البناءو الاشغال		639630	15.24	650012	10.44	1212022	15.1	1886000	19.4	1776000	%16.76	1805000	16.76
الخدمات والادارةوالتجار		1984500	47.29	3405572	54.67	4392844	54.6	5377000	55.2	6524000	%61.58	6536000	60.69
الاجمالي		4195590	% 100	6228772	100%	8044220	%100	9735000	100	10594000	%100	10769000	100

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz

من خلال معطيات الجدول رقم (07) نلاحظ ان النسبةالكبيرة من القوةالمشتغلة تتمركز في قطاع الادارة و التجارة والخدمات، وهذا ما يفسر بزياده عدد المشتغلين في قطاعات الوظيفة العمومية من خلال استحداث مناصب الشغل في القطاع العمومي حيث نلاحظ انخفاض حثه قطاع الفلاحة من التشغيل مع ارتفاع حصه قطاع البناء و الشغال العمومية نظرا لارتفاع عدد المشاريع العموميةالمبرمجة خلال هذه الفترة مع زيادة عدد المقاولات والورشات، مع استحواذ القطاع غير المنتج – قطاع الادارة و التجارة والخدمات – على أكبر حصه من التشغيل.

أما فيما يخص مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التشغيل فتبينه أرقام الجدول رقم (08) كالآتي:

جدول رقم (08)

توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفتره:

2015-2010-2005-1997

	السنوات							
	1997		2005		2010		2015	
	العدد (ألف عامل)	النسبه %	العدد (ألف عامل)	النسبه %	العدد (ألف عامل)	النسبه %	العدد (ألف عامل)	النسبه %
القطاع العام	2890	50.6	2964	36.85	3345	34.4	4455000	%42
القطاع الخاص	2818	49.4	5081	63.15	6390	65.6	6139000	%58
الاجمالي	5708	100	8045	100	9735	100	10594000	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz;

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان القطاع الخاص استطاع ان يمركز القوه العاملة المشتغلة لسنه 2015 و بنسبه 58 % من اجمالي القوى العاملة مقابل 42 % في القطاع العمومي، حيث تعتبر نسبه التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بذات النسبة في دول العالم، حيث يقدر متوسط حصه القطاع العام من إجمالي التشغيل بـ: 11 % في العالم، أما في الدول العربية فيبلغ نسبه

17.5% . ويرتبط التشغيل بالقطاع العام بالجزائر بعدة عوامل من أهمها تواضع دور القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمه البيئةالاقتصادية والميزات التي يوفرها القطاع العام مقارنه بمثيلاتها في القطاع الخاص من حيث الفارق في الأجور والأمن الوظيفي،(لخضر،2012،ص. 196)

كما تتوزع القوى العاملةالمشتغلة حسب الفئات الاجتماعية المهنية حسب المعطيات التالية:

جدول رقم(09):توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب الفئه الاجتماعية المهنية في الجزائر للسنوات: 2001-2005-2010-2015

	السنوات			
القطاعات الاقتصادية	**2001**	**2005**	**2010**	2015
عمال أحرار	**1826020**	**2183149**	**2874000**	3042000
عمال أجراء دائمين	**2570793**	**3076181**	**3208000**	4542000
عمال أجراء غير دائمين	**1306407**	**2202844**	**3250000**	2855000
عمال يستفيدون من المساعدات العائليه	**525552**	**582047**	**404000**	155000
المجمـــوع	6228772	8044221	9735000	10594000

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz

2. تطور الطلب على العمل:

عرفت الوضعية المالية للجزائر تحسنا كبيرا خلال فتره الدراسة حيث سجلت المصالح المالية للدولة فوائض في ميزانيتها طوال هاته الفترة (399 مليار دينار جزائري سنه 2000 ليرتفع سنه 2008 إلى 836 مليار دينار جزائري) (صندوق النقد العربي،2010، ص. 255)

. وهو ما مكن السلطات من تنفيذ مختلف البرامج التنموية المسطرة، والتي كان من اهم اهدافها من الناحية الاجتماعية هو التقليص في معدل البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل ، إلى جانب الرفع من معدلات النمو وتدعيم الاقتصاد الكلي ، وفي هذا الصدد فقد تم استحداث 8390266 منصب شغل (منها الدائمة ومنها المؤقتة) خلال الفترة 1999 الى غايه 2011 ، كما هو مبين في نتائج الجدول رقم (09). وتعود هذه النتائج في الأساس إلى التدابير المشجعة ودعم الدولة لأجل التحسين من واقع التشغيل في البلاد إذ: (www.premier-ministre .gov.dz/2010/10-)

* تم استحداث مناصب شغل قدرت بـ: 1160651 منصب في قطاع الفلاحة إثر الانتعاش الذي عرفه القطاع خلال هذه الفترة، كما انجر عن عمليات التوظيف في قطاع الوظيف العمومي 927372 منصب شغل.

* تم استحداث مناصب شغل من قبل المؤسسات العمومية قدرت بـ: 1126944 منصب شغل.

* كما سمحت التدابير الرامية الى تسيير الادماج المهني للشباب طالبي الشغل لأول مره والتي تم اعتمادها سنه 2008: (عقود إدماج حاملي الشهادات CID ، عقد الادماج المهني CIP، عقد تكوين-إدماج CFI ، وهي ثلاثة عقود تندرج ضمن جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP المعتمد سنه 2008.)، بتوظيف أزيد من 533258 شاب مستفيد الى غايه سنه 2010.

* كما سمحت الأجهزة المساعدة على استحداث المؤسسات المصغرة (الوكالهالوطنيه لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC) المعتمدة لصالح الشباب البطال الراغب في انشاء مؤسسه مصغره ، فقد تم تمويل 13189 ملف سنه 2008 سمحت باستحداث 37354 منصب شغل، كما استفاد سنه 2009 حوالي 28836 ملفا من التمويل من طرف البنوك من أجل تجسيد مشاريعهم ، مع استحداث 75572 منصب شغل. في حين سجل في السداسي الاول لسنه 2010 تمويل 17180 ملف مما سمح باستحداث 42343 منصب شغل.

* سمحت النشاطات في اطار ترتيبات " مناصب العمل المأجورة ذات المبادرة المحليةESIL وأشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP HIMOوتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG " باستحداث 406000 معادل منصب شغل دائم في سنه

2009 و 332000 منصب أخر خلال السداسي الأول من سنه 2010.

*كما سمحت الزيادة في النفقات العمومية من تحسين مستوى القطاع العمومي في امتصاص القوة العاملة من خلال فتح مناصب الشغل (الدائمة والمؤقتة) مقارنة بالقطاع الخاص الذي كان يستحوذ على حوال ثلثي هذه القوة، خصوصا في السنوات 2014.2015.2016.

جدول رقم(10):

مناصب الشغل المنجزه في الجزائر خلال الفترة 1999- 2010 (السداسي الأول) - 20015

السنه البيان	المؤسسات العموميه	الوضيف العمومي	قطاع الفلاحه	تمويل بنكي(خارج ANSEJ	عقود ماقبل التشغيل	CID-CIP-CFI	ANSEJ-CNAN-ANJEM	الصناعات التقليديه	المجموع الفرعي "أ"
من 1999 الى 2003/12/13	**381191**	**173010**	**303160**	**81556**	**41651**	-	**103272**	-	**1083840**
2004	**114007**	**47670**	**166502**	**30610**	**56056**	-	**15700**	-	**430545**
2005	**149924**	**48616**	**132428**	**15085**	**48684**	-	**35088**	-	**429825**
2006	**114276**	**102920**	**104323**	**36925**	**44101**	-	**71265**	-	**473810**
2007	**135781**	**120335**	**101997**	**32451**	**52899**	-	**59772**	-	**503235**
2008	**83034**	**181375**	**83908**	**41365**	**57129**	**164296**	**94349**	-	**705456**
2009	**88782**	**222701**	**243854**	**29284**	**22540**	**277618**	**168139**	-	**1052918**
2010 S1	**59949**	**30745**	**24479**	**15785**	**12892**	**91344**	**72300**	**22830**	**330324**
2015									
المجموع	1126944	927372	1160651	283061	335952	533258	619885	22830	5009953

مناصب الشغل المستحدثه من طرف الادارات العموميه والمؤسسات (منصب شغل)

معادل مناصب الشغل الدائمالمستحدثة		هـ على مدى سنه في اطار ورشات ذات يد عامله مكثفه (منصب شغل)							
3370313		332000	406980	419305	396419	387878	254736	267961	905034	ESIL-TUP-HIMO-IAIG
3370313		332000	406980	419305	396419	387878	254736	267961	905034	المجموع الفرعي "ب"
8380266		662324	1459898	1124761	899654	861688	684561	698506	1988874	المجموع العام

Source ; services du premier minister, annex à la declaration de politiquegeneral »,2010.www.premier-ministre.gov.dz.

ثانيا: مميزات سوق العمل في الجزائر:

يتميز سوق العمل في الجزائر بمجموعة عديدة من المميزات أهمها: (قصاب ،2005،ص222)

1. **انتشار ظاهرة البطالة فيه:** وذلك نتيجة للاختلال الواقع بين عرض العمل ونمو الفئة النشطة ،بالإضافة إلى تراكمات المشاكل المرتبطة بضعف الأداء لدى المؤسسات و عدم تطوير النظام التعليمي والتكويني وجعله يلبي متطلبات سوق العمل. حيث لا توجد عمليه ربط بين مخرجات العملية التعليمية و التكوينية من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى لذلك تبقى الحلول المقترحة لمعالجه ظاهرة البطالة في الجزائر كلها حلول مؤقتة لا ترق الى المستوى المطلوب، حيث ورغم الانخفاض المسجل في معدلات البطالة الا ان مستواها وتركيبتها تبقى مقلقله جدا للأسباب التالية:

- طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها: إذ تتميز أغلبها بالطابع المؤقت (مثلا سنه 2006 مثلت نسبه 81.64 % من إجمالي عدد المناصب المنشأة. هذا التوجه يعمل على فقدان الاستقرار الوظيفي لدى العامل و الحرمان من الامتيازات التي يتمتع بها العامل الدائم.

- ضعف مستوى تأهيل القوة العاملة العاطلة: إذ وبالرغم من الاصلاحات التي اقرتها الدولة في قطاعي التعليم والتكوين الا ان ضعف التأهيل لدى المعروض في سوق العمل يبقى ضعيف جدا، ويرجع هذا أساسا إلى ضعف البرامج التعليمية و وجود هوة كبيرة بين ما يدرس و ما هو مطلوب من كفاءه في سوق العمل.

- اتساع مده البطالة في الجزائر ، حيث أن توزيع مده البطالة المعرفة بالفترة المستغرقة في البحث عن العمل كانت 35.6% من البطالين يبحثون عن عمل لمدة تقل عن السنه، 19.3% من البطالين يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنه ، و 45.1% منهم يبحثون عن عمل لمدة تفوق سنتين.

-ministre .gov.dz,)www.premier2010/10 (

وهذا ما يتسبب في اليأس لدى طالبي العمل كون عمليه البحث عن العمل تعتبر عمليه صعبه وطويله وشاقه مما يدفع بالشباب إلى اللجوء إلى الانحراف والجريمه بجميع أنواعها.

2. **تجزؤ سوق العمل:** حيث تتجزأ سوق العمل في الجزائر إلى أجزاءامختلفه هي:

- القطاع الرسمي ويضم القطاع العام والخاص الخاضعين لتشريع العمل.
- القطاع غير الرسمي ويتكفل بجزء من التشغيل لكن في ظروف غير لائقة من حيث الأجور وظروف العمل والحماية الاجتماعية.
- القطاع الريفي ويشمل مختلف النشاطات الفلاحة و التجارة الفلاحية.

ثانيا: الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) ARDL.

01. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الاحصائية

قبل تقدير معلمات (parameters) النموذجي لج باختبار السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارها. ففي حالة عدم استقرار المتغيرات تظهر مشكلة الانحدار المزيف الذي قد يعطي نتائج جيدة لا اختبار تفيشر و ستيودنت (F،t) ويعطي قيمة جيدة لمعامل التحديد (R^2)، ولكنه لا يعطي نتائج حقيقية. ولاختبار استقرار البيانات نطبق اختبار ديكي -فولر (Dickey and Fuller1979) الموسع واختبار فيلبس-بيرون(Phillips and Perron, 1988)، الذي يعتمد على تقدير معادلة الانحدار التالية مع إمكانية حذف القيمة الثابتة أو الاتجاه أوكليهما :

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_j \Delta Y_{t-1} + u_t$$

حيث Yt تمثل متغيرات الدراسة في السنة t و u تمثل حد الخطأ، و P تمثل فترات التباطؤويتم اختبار فرضية العدم H_0والتي تنص على وجود جذر الوحدة، وتدل على عد ما ستقرار السلسلة الزمنية،وفي المقابل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على استقرار السلسلة الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة،أي:

$$\begin{cases} H_0: & \lambda = 0 \\ H_1: & \lambda < 0 \end{cases}$$

وبحسب هذا الاختبار فإن السلسلة الزمنية تعد مستقرة إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، حيث يتم رفض الفرضيةالتي تشير إلى عدم استقرار المتغيرات وقبول الفرضية البديلة . ونفس الشيء بالنسبة لاختبار فيليب بيرون، وقد أظهرت نتائج الاختبار،كما هو مبين أدناه.

1.1. دراسة إستقرارية السلسة الزمنية للناتج الداخلي الخام (*LGDP*)

ا-عند المستوى (level)

الجدول رقم (11):نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)وفيليب بيرون (PP)للسلسلة (*GDP*)

المتغير	عند المستوى			
	إحصاءةADF	النتيجة	إحصاءةPP	النتيجة
LGDP	-2.823483	غير مستقرة	-2.971393	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

النتيجة : من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوي.

ا- عند الفرق الأول (1st difference)

الجدول رقم (12): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)وفيليب بيرون (PP) للسلسلة (*GDP*)

المتغير	عند الفرق الأول			
	إحصاءةADF	النتيجة	إحصاءةPP	النتيجة
LGDP	-5.475403	مستقرة	-10.64458	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

النتيجة :من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن السلسلة ساكنة عند الفرق الأول.

2.1. دراسة إستقرارية السلسة الزمنية معدل البطالة (*LTCH*)

أ . عند المستوى (level)

الجدول رقم (13):نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)وفيليب بيرون (PP)للسلسلة (*LTCH*)

المتغير	عند المستوى			
	إحصاءةADF	النتيجة	إحصاءةPP	النتيجة
LTCH	-2.895955	غير مستقرة	-0.924011	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

النتيجة : من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوي.

ب-عند الفرق الأول (1st difference)

الجدول رقم (14): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)وفيليب بيرون (PP) للسلسلة (*LTCH*)

المتغير	عند الفرق الأول			
	إحصاءةADF	النتيجة	إحصاءةPP	النتيجة
LTCH	-2.295897	مستقرة	-4.786484	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

النتيجة :من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن السلسلة ساكنة عند الفرق الأول.

3.1. دراسة إستقرارية السلسة الزمنية النفقات العمومية (*LDP*)

أ. عند المستوى (level)

الجدول رقم (15):نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)وفيليب بيرون (PP)للسلسلة (*LDP*)

المتغير	عند المستوى			
	إحصاءةADF	النتيجة	إحصاءةPP	النتيجة
LDP	-3.959564	مستقرة		مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

النتيجة : من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن السلسلة مستقرة عند المستوي.

1. دراسة إستقرارية السلسة الزمنية عدد السكان (*LPOP*)

أ. عند المستوى (level)

الجدول رقم (16):نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)وفيليب بيرون (PP)للسلسلة (*LPOP*)

المتغير	عند المستوى			
	إحصاءةADF	النتيجة	إحصاءةPP	النتيجة
LPOP	-3.174137	غير مستقرة	-1.509517	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

النتيجة : من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوي.

ا-عند الفرق الأول (1st difference)

الجدول رقم (17): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)وفيليب بيرون (PP) للسلسلة (*LPOP*)

المتغير	عند الفرق الأول			
	إحصاءةADF	النتيجة	إحصاءةPP	النتيجة
LPOP	-3.708548	مستقرة	-0.901377	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

النتيجة :من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن السلسلة ساكنة عند الفرق الأول.

02. اختيارفترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL

وأول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، هو تحديد الفجوات المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، كما هو موضح في الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18): الفجوات المثلى لنموذج ARDL المختار المقدر

رقم النموذج	فترات التأخير المستخدم		الفجوات المثلى (P, q_1, q_2, q_3)
	P_i	q_i	AIC
1	$P_i = 3$	$q_i = 3$	$(1, 0, 3, 3)$

المصدر: مخرجات (Eviews.10)، الإصدار العاشر.

إن اختيار الفجواتالمثلى يعتمد على أدنى قيمة حسب معيار أكايك(AIC)، ومن خلال الشكل رقم (01) يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار AIC هو:**(1.0.3. 3) ARDL**

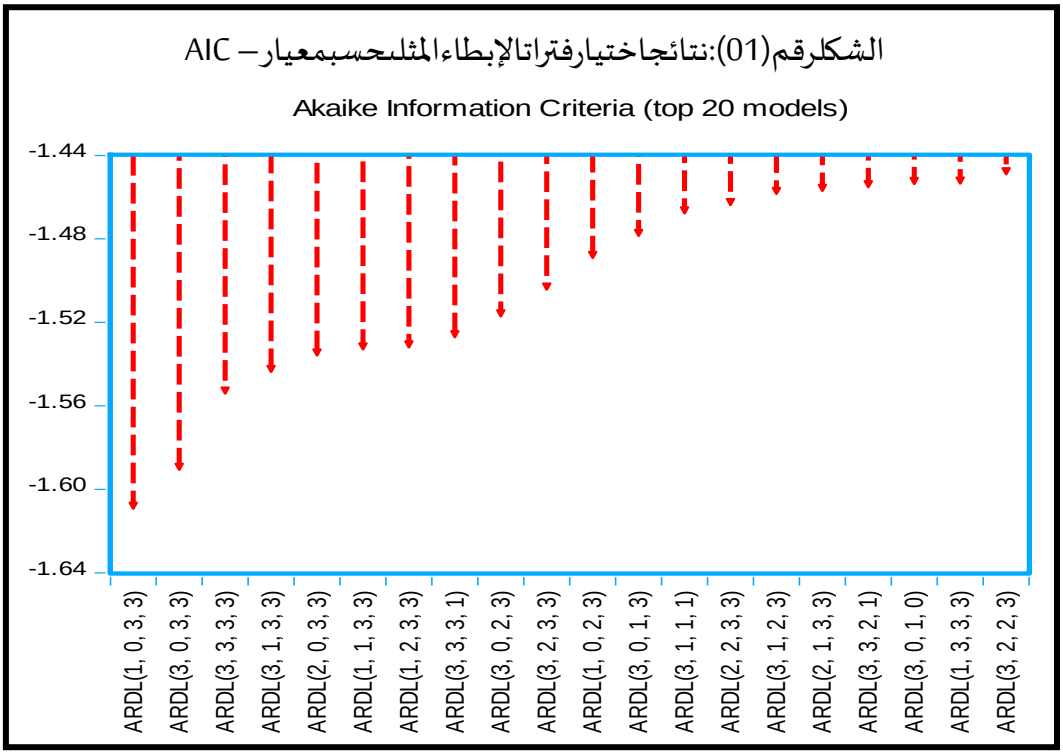

1.2. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bounds Test

يسمى اختبار التكامل المشترك باختبار الحدود، نظرا لاعتماده على مقارنة القيم غير المعيارية التي تتبع اختبار فيشر بالحدين **I(0)**و**I(1)**، وعند إجراء هذا الاختبار يمكن تسجيل ثلاث حالات:

أ. إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة (F-statistic)، أقل من الحد الأدنى لقيمة (**Bounds Test**)، لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية محدد؛

ب. إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة (F-statistic)، أكبر من الحد الأعلى لقيمة (**Bounds Test**)، توجد علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية محدد؛

ت. إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة (F-statistic)، تقع بين الحدين الأدنى لقيمة (**Bounds Test**)، والأعلى لقيمة (**Bounds Test**)، لا يمكن الإقرار بوجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول رقم (19) : نتائجإختبارالحدود (Bounds Test)

قيمة فيشر المحسوبة		
F-statistic=5.277357		
مستوى المعنوية	K=3	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى
عند مستوى المعنوية 1%	3.65	4.65
عند مستوى المعنوية 5%	2.79	3.67
عند مستوى المعنوية 10%	2.37	3.2

المصدر: مخرجات (Eviews.10)، الإصدار العاشر.

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمةF-statistic أكبر من جميع قيم الحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية ،ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات،ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى المدروسة، ومنه نقوم باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأمد الطويل للنموذج .

03. تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

سوف نقوم تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج وهو منه جبدي للطريقة إن جلوجر ان جرزي الخطوتين وينطوي على تقدير مع المال نموذج على الأمد القصير والطويل في معادلة واحدة، ويقوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأمد، تحدد في ظلها القيمة التوازنية للناتج المحلي الإجمالي في لإطار محدداته، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة تختلف عن قيمتها التوازنية مما ينجم عنه خطأ التوازن الذي يمكن تصحيحه أو تعديله في الأمد الطويل، لذا يفترض نموذج تصحيح الخطأ، وجود نوعين من العلاقات بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومحدداته كمتغيرات مفسرة، حيث تقاس العلاقة طويلة الأمد بمستوى متغيرات النموذج بينما تقاس العلاقة قصيرة الأمد، من خلال التغيرات

فيما بينها في كل فترة، وسيتم التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك.

1.3. تحليل قيمة ومعنوية حد تصحيح الخطأ

كما أشرنا سابقا هذا النموذج هو عبارة عن سيرورة ديناميكية بين الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير نلاحظ ومن خلال التسمية العامة أن هذا النموذج خاص بتصحيح الخطأ، والتي تعني قدرة النموذج على تصحيح الانحرافات في الأجل الطويل، ويمكن ملاحظة هذا من خلال حد تصحيح الخطأ، Errorcorrection، (-1)CointEq، الذي يجب أن يحقق شرطين أساسيين هما:

أ. **الشرط اللازم:** أن يكون هذا الحد سالبا؛

ب. الشرط الكافي: أن يكون هذا الحد معنويا.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذا النموذج وجدنا أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، هي: **-0.6613= (-1) CointEq** ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 1% وهذا دليل على قدرة هذا النموذج على تصحيح الانحرافات في أجله الطويل، وهذا يعني أن الاختلال في التوازن في الأجل الطويل يصحح بسرعة تعديل تقدر **(66.13%)**وبما أن المعطيات سنوية نستطيع القول أن النموذج يمكن أن يصحح هذه الانحرافات في سنة ونصف تقريبا.

يقدر معامل التحديد المعدل بـ$(R^2 = 0.66)$، وهو ما يدل على أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 66 بالمائة من التغيرات التي تحدث على معدلات البطالة، مما يعني أن هناك ارتباط قوي نسبيا بين معدل البطالة وكل المتغيرات الاقتصادية المفسرة لها، كما أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic والتي تساوي **44.72** أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي $\left(\mathrm{F}_{n-k-1}^{k}(\alpha) = \mathrm{F}_{22}^{5}(0.05) = 2.66\right)$، وهذا يعني أن هناك معنوية

إحصائية للنموذج ككل بمستوى 5%.

2.3. تحليل نتائج تقدير علاقة الأجل القصير:

نلاحظ من خلال الجزء العلوي من الجدول رقم () بالملحق رقم ()، أن المتغيرات توزعت بين ما هو معنوي وما هو غير معنوي إحصائيا، كما توزعت هذه التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو ايجابي، حيث نلاحظ أن:

- معامل متغير الناتج المحلي الإجمالي المبطأ بفترة يشير إلى وجود أثر سلبي ومعنوي، أي أن هناك علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- وفيما يخص متغير النفقات العمومية في الفرق الأول جاءت معنوية عند حدود 10 %، ومعاملها سالب وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين معدلالبطالة، فزيادة النفقات العمومية بنسبة 1%، تؤدي إلى نقصان معدل البطالة بنسبة 0.39%.
- نفس الشيء بالنسبة لمتغيرة النفقات العمومية في الفرق الاول المؤخرة بفترة و بفترتين كان معاملاهما على التوالي : -0.39، -0.50 وهما معنويان إحصائية عند حدود 10% 5% على التوالي.
- فيما يخص متغيرة عدد السكان فقد كانت اشارته موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينه و بين معدل البطالة. أي ان الزيادة في عدد السكان بنسبة 1%، يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة 1.74%، ولكنه غير معنوي .

تحليل نتائج تقدير الأجلالطويل :

من خلال النتائج المتوصل اليها في النموذج الاحصائي نلاحظ ما يلي:

- أنمتغيرة عدد السكان قد أثر بشكل إيجابي على معدل البطالة في الأجل الطويل، مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرة و عدد السكان . حيث أن زيادة عدد السكان بـ 1%سيؤدي الى الزيادة في البطالة بنسبة 2.63%، كما أنه غير معنوي.
- بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الاجمالي فقد أثرت بشكل سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل حيث جاءت اشارتها سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينها و بين معدل البطالة حيث ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1%، سيؤدي إلى انخفاض في البطالة بـ: 0.53% وهي ذات معنوية جيدة إحصائيا عند حدود 5%.
- وفيما يخص متغيرة النفقات العمومية، فقد جاء معاملها سالبا هو الأخر ، وهو ما يدل على على وجود علاقة عكسية بينها و بين البطالة ، أي ان الزيادة في النفقات العمومية بنسبة 1%، ستؤثر في الأجل الطويل على معدل البطالة بنسبة 0.26% وهي غير معنوية إحصائيا.

04. إختبار جودة النموذج

1-التوزيع الطبيعي للبواقي:

من أجل التأكد من أن البواقي تتوزع طبيعيا أم لا ، نقوم بالاعتماد على علىإحصاءه-Jarque(J-B) Beraلاختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: & \text{البواقي ذات توزيع طبيعي} \\ H_1: & \text{البواقي ليست ذات توزيع طبيعي} \end{cases}$$

لدينا إحصاءة جارك بيرا

$$\chi_3^2(0.05) = 7.815 > (J - B) = 0.283278$$

الشكل رقم (02): نتائجاختبارالتوزيعالطبيعيللبواقي -

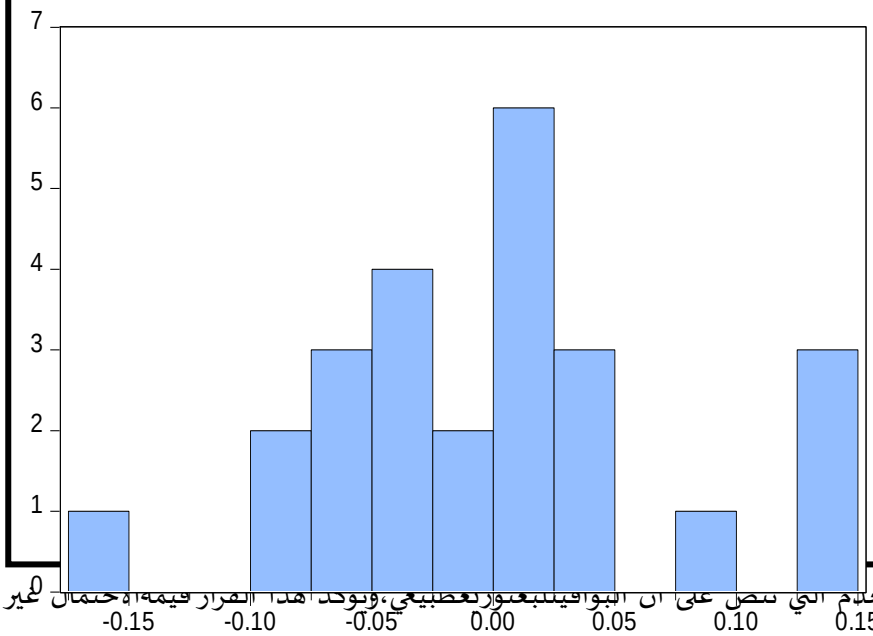

العدم التي تنص على أن البواقيتتبعتوزيعطبيعي،ويؤكد هذا القرار قيمةاحتمال غير المعنوية الموافقة لقيمة جارك بيرا$(0.867935 > 0.05)$.

2- تجانس تباين البواقي (ثبات تباين حدود الخطأ)

هنا كعدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أملا،ومن بين هذه الاختبارات اختبار(ARCH) اختبار(Breusch-Pagan-Godfry)، ويمكن الاستعانة بأحد هذه الاختبارات لاختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: & \text{ثبات تباين حدود الخطأ} \\ H_1: & \text{عدم ثبات تباين حدود الخطأ} \end{cases}$$

يعتمد اختبار (ARCH)، على مضاعف لاغرانج (LM)، ويمكن صياغة خطوات الاختبار كما يلي: (محمد شيخي، 2012 ،ص11)

.1.4 تقدير النموذج العام بطريقةالمربعاتالصغربالعادية($Y = XB + \varepsilon$) ثمحسابمربعاتالبواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$ ؛

-تقدير المعادلة تقدير المعادلة:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \upsilon_t \quad \text{.....(*)}$$

- حساب مربع معامل التحديد (R^2) الخاص بالمعادلة (*)، في هذه الحالة نفقد q مشاهدة.

- فرضيةثباتالتباينالشرطيللأخطاء (H_0) التيي نبغي إختبارها هي:

1. $H_0 = \theta_0 = \theta_1 = \cdots = \theta_q = 0$

5. إحصائية مضاعف لاغرانج: $LM = (n-q) * R^2 \mapsto \chi_q^2(\alpha)$

6. إذا كانت $\left(LM > \chi_q^2(\alpha)\right)$، فإننا نرفض الفرضية H_0 أي إذا كانهناكعلىالأقل معاملواحدمنمعاملاتمعادلة (ARCH) يختلفمعنوياعنالصفرفإنالتباينالشرطيللأخطاءغيرمتجانس.

لدينا إحصائية مضاعف لاغرانج ($LM = 1.980241$)، وهي أقل من ($\chi_1^2(0.05) = 3.84$) ومنه نقبل الفرضية H_0، التي تنص على ثبات تباين حدود الخطأ، وقيمة الاحتمال غير المعنوية التي هي أكبر من **0.05** تعضد هذه النتيجة.

الجدول رقم (20): نتائجاختبارشرطثباتتباينحدودالخطأ(تجانسالتباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.978465	Prob. F(1,22)	0.1735
Obs*R-squared	1.980241	Prob. Chi-Square(1)	0.1594

المصدر: مخرجات ، الإصدار العاشر.(Eviews.10)

ويمكن الوصول إلى نفس الاستنتاج باستخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfry)، حيث نلاحظ أن القمة المحسوبة ($LM = 10.34701$)، أقل من ($\chi_{10}^2(0.05) = 18.307$)

ومنه نرفض الفرضية H_0.

الجدول رقم (21): نتائجاختبارشرطثباتتباينحدودالخطأ(تجانسالتباين)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.988591	Prob. F(10,14)	0.4945
Obs*R-squared	10.34701	Prob. Chi-Square(10)	0.4106
Scaled explained SS	2.901146	Prob. Chi-Square(10)	0.9837

المصدر: مخرجات ، الإصدار العاشر.(Eviews.10)

3- اختبار عدم وجودارتباط ذاتي تسلسلي:

من أجل دارسة فرضية عدم الارتباط الذاتي الأخطاء،نقوم باستخدام الاختبار التالي:

(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

لدينا قيمة إحصاءه هذا الاختبار($LM = 0.192084 < \chi^2_2(0.05) = 5.991$)،

ومنه يمكن قبول فرضية العدم H_0، الي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، وقيمة الاحتمال غير المعنوية والتي هي أكبر من **0.05**، المقابلة لهذه القيمة تعضد هذه النتيجة.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.046457	Prob. F(2,12)	0.9548
Obs*R-squared	0.192084	Prob. Chi-Square(2)	0.9084

المصدر: مخرجات ، الإصدار العاشر(Eviews.10)

4. اختبارا ستقرار النموذج

لكي نتأكد من خل والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل :

1. المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)
2. المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، (CUSUM of Squares)

ويعد هذان الاختبار أن من إهمال اختبارات ف يهذا المجال لأنهما يوضح أن أمر ين مهمين هما:

أ. تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات.

ب. مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squaresداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

من خلال الشكل البياني رقم (03)نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية5.

الشكل رقم (03):المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM)

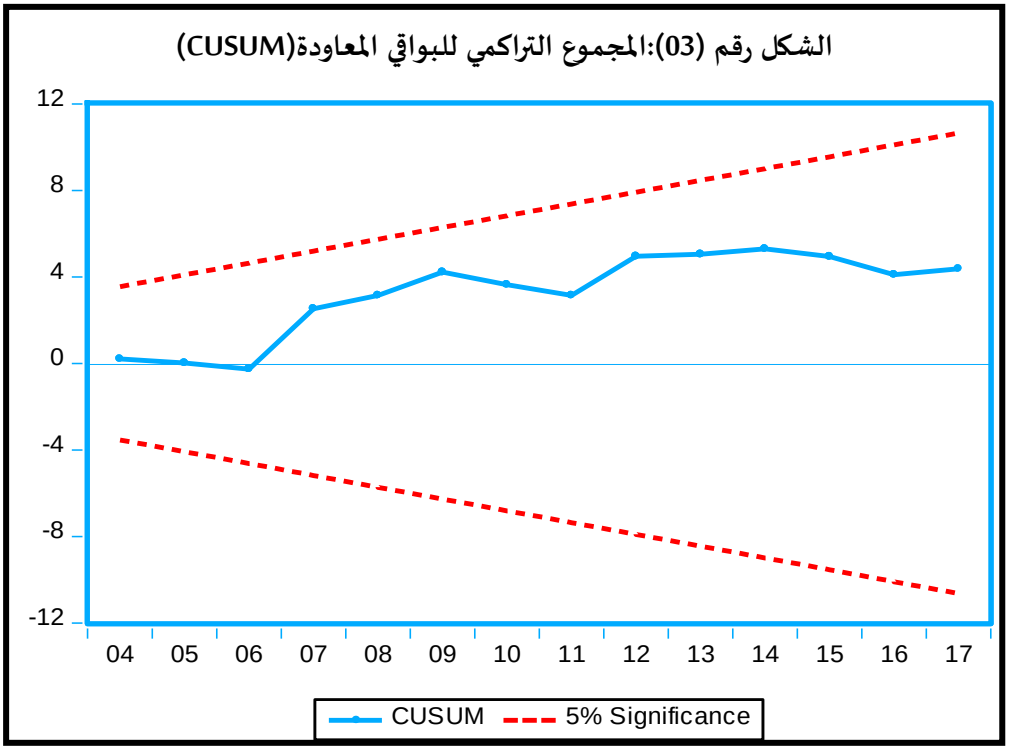

من خلال الشكل البياني رقم (04)، نجد أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة of CUSUM) (Squares هو عبارة عن خطو سطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% .

الشكل رقم (04):المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)

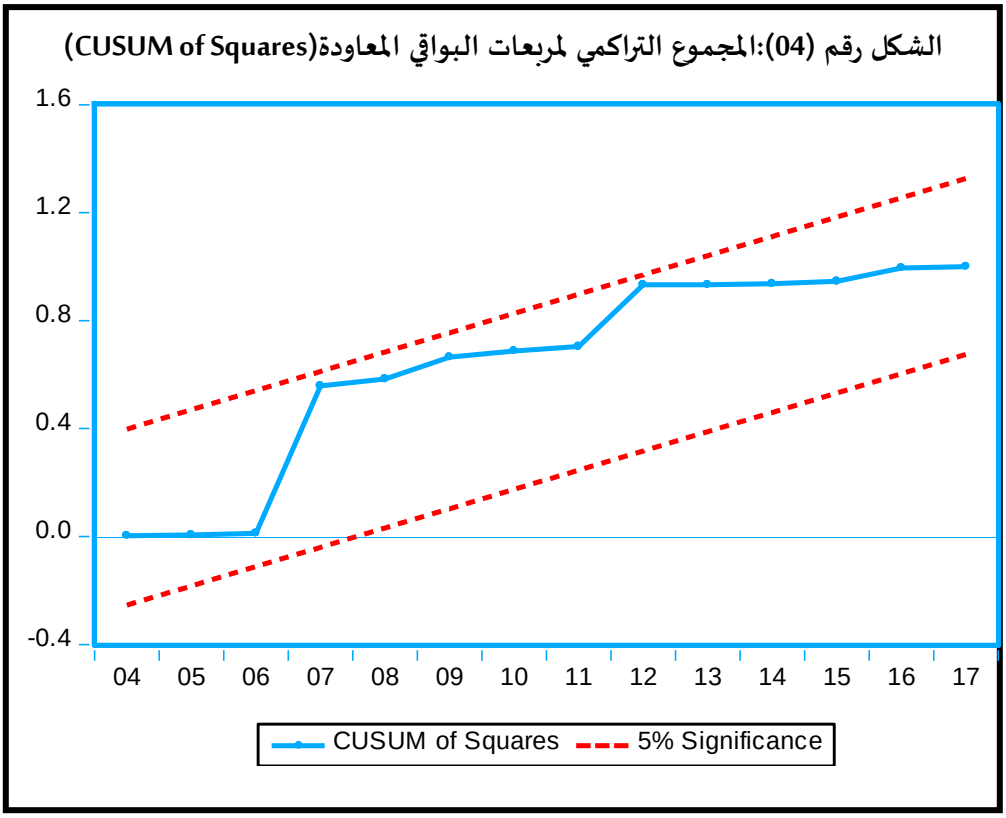

إن ما يمكن ملاحظته و استنتاجهم نهذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجام افي النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (23): دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/11/19 Time: 00:50
Sample: 1990 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPOP does not Granger Cause LTCH	27	0.83535	0.3698
LTCH does not Granger Cause LPOP		10.0381	0.0041
LGDP does not Granger Cause LTCH	27	2.37933	0.1360
LTCH does not Granger Cause LGDP		3.72903	0.0654
LDP does not Granger Cause LTCH	27	0.79118	0.3826
LTCH does not Granger Cause LDP		7.06504	0.0138
LGDP does not Granger Cause LPOP	27	0.14038	0.7112
LPOP does not Granger Cause LGDP		15.7704	0.0006
LDP does not Granger Cause LPOP	27	7.50494	0.0114
LPOP does not Granger Cause LDP		4.02450	0.0562
LDP does not Granger Cause LGDP	27	18.6268	0.0002
LGDP does not Granger Cause LDP		1.22945	0.2785

نتائجالدراسة: جاءت النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة كما يلي:

- على الرغم من الجهود الإنمائية المبذولة من طرف السلطات العمومية الجزائرية من أجل تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري إلا أنه ما زال يعتمد على قطاع اساسي من حيث المداخيل و يتمثل في قطاع المحروقات.
- لا تزال الدولة الجزائرية تعالج المسائل المتعلقة بالتصدي لمسألة التشغيل و محاربة ظاهرة البطالة من خلال تطبيق سياسات ضرفيه تبتعد عن ايجاد حلول تضمن ديمومه التشغيل .
- أظهرت اختبارات الاستقرارية أن كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى و لكنها كانت مستقرة في الفرق الأول،
- أكد اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذ كانت قيمة احصاءة فيشر أكبر من الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة لها عند مستوى معنوية 5%؛

- ان متغيرة الناتج المحلي الاجمالي تؤثر في تخفيض معدل البطالة في الجزائر وذلك لوجود أثر سلبي بين المتغيرتين، أي أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى خفض معدل البطالة في الجزائر ، و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تميزت مرحلة التسعينات بالانخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي و الارتفاع في معدل البطالة. أما في الفترة الموالية لهذه المرحلة تميزت بالارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي يقابله انخفاض في معدل البطالة .
- كذلك الأمر بالنسبة لمتغيرة النفقات العمومية في الجزائر حيث أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بينها و بين معدل البطالة، فزيادة النفقات العمومية بنسبة 1%، تؤدي إلى نقصان معدل البطالة بنسبة 0.39%، وهذا ما يتطابق مع المعطيات الخاصة بمعدل البطالة خلال فترة الدراسة. حيث تميزت مرحلة التسعينات بمحدودية النفقات العامة و الارتفاع في معدلات البطالة لكن حينما ارتفعت النفقات العمومية بعد سنة 2001 تميزت طول هذه المرحلة بالانخفاض المستمر في معدلات البطالة.
- أما بالنسبةلمتغيرة عدد السكان فقد أظهرت النتائج المتوصل اليها أن أثرها كان هو الزيادة في معدلات البطالة في الأجل الطويل، مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما، حيث أن زيادة في نسبة عدد السكان بـ 1%سيؤدي الى الزيادة في البطالة بنسبة 2.63% وهذا ما يتوافق كذلك مع النظرية الاقتصادية.

قائمةالمراجعو المصادر :

2. سوانينبرج، اوجست، ترجمة: خالد العامري،(2008)،الاقتصاد الكلي،ط1، دار الفاروق، القاهرة،مصر.
3. صندوق النقد العربي(2010)، النشرة الإحصائية للدول العربيه،2010
4. قصاب سعدية(2005.)، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر.
5. لخضر عبد الرزاق مولاي(2012)، تقييم اداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2010، مجلة الباحث، العدد 10.
6. محمد شيخي(2012)، طرقالاقتصادالقياسيمحاضراتوتطبيقات،دارحامدللنشروالتوزيع،ط 1،عمان،الأردن.
7. Hansen; Bruce E (2018), Econometrics, University of Wisconsin, Department of Economics,https://perhuaman.files.wordpress.com
8. les services du premier ministre, annexe à la declaration de politique générale du gouvernement, octobre 2017.
9. Pearsan MH, Shin Y, Smith RJ, (2000) Structural analysis of vector error correction models with exogenous,I(1) variables, Journal of Econometrics 97.
10. www.ons.dz
11. www.premier-ministre .gov.dz